مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٥٣

الأربعاء، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٣/٠٥
نيويورك

الرئيس:	مارتينيز بلانكو	(هندوراس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد سيرسال دي سينسانو
	ألمانيا	السيد هنزه
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد أوثولي
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد أوبلجورو
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخـــرى. وسيطبع النص النهائـــي فـــي الوثائق الرسميـــة لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثل البوسنة والهرسك وممثل كرواتيا يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في المناقشة حول البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وأقترح، طبقا للممارسة المتبعة، وبموافقة المجلس، أن ندعو هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، ووفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميستش (البوسنة والهرسك) والسيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدين الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/560، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى التنقيح التالي في نص مشروع القرار (S/1995/560) في شكله المؤقت. في الفقرة ٤، ينبغي إضافة العبارة "دون الإضرار بهم" بعد كلمة "الإفراج".

المتكلم الأول هو ممثل البوسنة والهرسك الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد ميستش (البوسنة والهرسك): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أهنئكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس وأتمنى لكم كل التوفيق.

أود أيضا أن أهنئ سلفكم، السيد غراف زو رانتزو، على أدائه المقتدر خلال تولي ألمانيا لرئاسة المجلس.

مرة أخرى يجد المجتمع الدولي نفسه في منعطف مأساوي آخر من سلسلة المنعطفات التي يشهدها منذ بداية العدوان والارهاب المحمومين ضد البوسنة والهرسك. في الحالات السابقة كان الخيار هو ألا نتوجه يسارا أو يمينا، ولا الى الأمام قبل كل شيء. وبهذه الطريقة، وبعد ١٧٧ ١ يوما من بداية العدوان الصربي على البوسنة والهرسك - والذي تستر بعد ذلك وراء تشكيل طابور بالي الخامس - نواجه الآن بالهزيمة النكراء لسياسة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. ويشهد على فشل هذه السياسة ٢٠٠ ٠٠٠ من الموتى و ٢٠٠ ٠٠٠ ١ من المطرودين من ديارهم، و "تطهير عرقي" فعال الى حد يصعب تصديقه لـ ٧٠ في المائة من الأراضي البوسنية. وها نحن اليوم نشهد الفصل الأخير من هذا "التطهير العرقي" الذي تدور أحداثه في سربرنيتشا حيث تمارس عملية طرد بشعة لأكثر من ٤٠ ٠٠٠ من البوسنيين من الأراضي التي عاشوا فيها قرونا طويلة، وولدوا وماتوا في تواضع، لكن في كبرياء، لا يدمرون، ولا يزرعون الحقد، وإنما يبنون ويقدسون التعايش الودي فيما بين الشعوب.

وتمهيدا لهذه الضربة الأخيرة الموجهة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ولمنطقة سربرنيتشا الآمنة بصفة خاصة، بدأ واضعو استراتيجية نظام بالي، كما فعلوا من قبل في غورازده في العام الماضي، بتدبير مسرحية حاكوا فيها هجوما على قرية صربية مزعومة ووضعوا على خشبة المسرح عدة ممثلين قاموا بدور الناجين من إرهاب ارتكبته قوات خاصة مسلمة. وبالطبع كانت فرق مراسلي الصحف والتلفزيون متواجدة في الموقع على الفور، في مشهد أشبه ما يكون بترتيبات سياحية منظمة على أحسن وجه، كيما يبعثوا بتقارير عن كل شيء: الحطام ورائحة الدخان المتصاعد من المنازل المحروقة. وبالطبع لم يكن أحد من الصحفيين الأجانب يعلم أن هذه القرية كانت قرية بوسنية طهرتها فلول كارادزيتش عرقيا في بداية الحرب. وهو نفس الأسلوب الذي سبق أن استخدمه غوبلز في عام ١٩٣٩ في مدينة

غليفيتش البولندية الواقعة على الحدود، كذريعة لتبرير العدوان على بولندا. وقام كارادزيتش ومعاونه شبيه غوبلز الجديد بترتيب الأمور لتكرار المشهد، وبنفس القدر من النجاح لأنهما سبق أن كررا مشاهد معسكرات الاعتقال النازية، وعمليات الاغتصاب والسلب والنهب والقتل وإبادة غير الصرب، بغية تطهير الأرض لقبائل ميلوسيفيتش وكارادزيتش الآرية.

وكان واضحا لأولئك المعتادين على أساليب كارادزيتش، حتى آنذاك، أن سربرنيتشا لم تشهد بعد أشد أوقاتها يأسا، متمثلا في الضربة الأخيرة في الحصار الذي دام ثلاث سنوات والذي عانت فيه من الإذلال والحرمان وارهاب القناصة والمدفعية على أيدي قوات كارادزيتش.

وما زال سيناريو كارادزيتش المشين يجري تنفيذه حرفيا حتى هذه اللحظة. فقد احتجز رهائن جدد، وأطيح بمراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة والتي يعمل فيها هولنديون شجعان من قوات حفظ السلم، وإن كانوا غير مسلحين بالقدر الكافي، وقتل عشرات من المدنيين، وجرح المئات في تلك المدينة غير المحمية - وبعضهم كان بالفعل في المستشفى، وهي الهدف الحتمي والمفضل لمدفعية كارادزيتش. وصدر مرة أخرى إنذار نهائي لقوة الأمم المتحدة للحماية، وتعرضت منظمة حلف شمال الأطلسي للابتزاز. ومرة أخرى يتعرض العالم لسخرية وقحة من أولئك الذين ظلوا يمارسون هذه الأساليب البغيضة على امتدام الأربعين شهرا الماضية.

ورغم كل هذا، يذهب البعض حتى الى إلقاء اللوم على جمهورية البوسنة والهرسك تعللا باستفزازات مزعومة وانتهاك قرارات مجلس الأمن، وهكذا يوفرون ما يشبه عذرا زائفا أو تبريرا للأعمال الوحشية والفظائع والجرائم التي شلت ضمير العالم الذي يحاول عبثا أن يستوعب سبب وكيفية استمرار هذا الوضع، ولماذا وكيف تحرم دولة ذات سيادة معترف بها دوليا من وسائل الدفاع عن النفس، في وقت يرفض فيه المجتمع الدولي أن يدافع عنها بحجة الحياد والنزاهة.

فهل أتت اللحظة التي سيتوقف فيها أخيرا هذا التقهقر الطويل المؤذي أمام جحافل كارادزيتش؟

لقد ضيعنا الكثير من الفرص في الماضي. ولا يجوز بأي ثمن أن نقامر بهذه الفرصة الراهنة. ويتعين على الأمم المتحدة ألا تسمح لنفسها بعد الآن بأن تتحول الى مراقب سلبي أو، وهو الأدهى والأمر، الى خادم مطيع لنظام بالي في فصله الأخير من عملية "التطهير العرقي". ونعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحمل أي مزيد من الاذلال والانحطاط لبعثتها التي أرسل اليها العالم عشرات الألوف من أبنائه وبناته تحت علم الأمم المتحدة، وأنفق ملايين الدولارات لإحلال سلام عادل ودائم. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تسمح باحتجاز أي رهائن جدد كوسيلة ابتزاز في أيدي كارادزيتش وإرهابييه. واليوم، سيقرر مجلس الأمن ما اذا كانت البوسنة والهرسك ستعاني من جديد من ضربة أخرى ومن مزيد من الخسائر الفادحة، بل وسيقرر أيضا ما اذا كانت هذه الهيئة والمجتمع الدولي ككل سيسلكان طريق الاصلاح أم سيوافقان على هزيمة أخرى - ولن تكون الأخيرة بأي حال من الأحوال، هزيمة ستظل لسنوات طويلة مقبلة تضع المنظمة العالمية على الهامش فيما يتعلق بأهم وظائفها ألا وهي صون السلم والأمن العالميين. واذا ما حدث هذا، ستصيب المنظمة العالمية عددا كبيرا من أعضائها بخيبة الأمل والمرارة إذ سيرون في مصير البوسنة والهرسك ما يحتمل أن يتعرضوا له من محن وتخل وحرمان.

وعلى الأمم المتحدة أن تتخلى نهائيا عن مفهوم الحياد والنزاهة المشوه في البوسنة والهرسك. فأولئك الذين لا يؤيدون فحسب بل سينفذون بوحشية سياسة "التطهير العرقي". والتفوق القومي والديني والقضاء المادي على شعب بأكمله مع تدمير آثار وجوده الممتد عبر القرون ومصادرة أراضيه وجميع ممتلكاته الأخرى، يجب ألا يعاملوا بنفس الطريقة التي يعامل بها من يحاربون في سبيل المساواة الدينية والتسامح والتعايش وحقوق الانسان وحريته. ولا يمكن أن يعامل الارهابي ومن يتعرض للارهاب بطريقة واحدة. فهذا النوع من الحياد والنزاهة يؤدي الى اتجاه معوج تلام فيه الضحية على انحراف جزارها وجرائمه.

وهذا الحياد، كما برهنت عليه الصعاب التي تواجهها قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك منذ ثلاث سنوات، وتبرهن عليه الآن من جديد - وهذه المرة في سربرنيتشا، لا يجعل القائل أكثر نبلا ولا أكثر تعاونا، ولا يضمن شيئا سوى انتصار الشر.

وهذا هو الواقع الذي يجب أن يواجهه المجتمع الدولي، وهو نقطة التحول التي يجب عندها أن يقرر متى

والى أين يتحرك. وحكومة البوسنة والهرسك تفضل رد الاعتبار الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، وتعزيز هذه القوة الى الحد التي تصبح عنده قوة محترمة لا يمكن أن تكون عرضة للإذلال والاستهانة والسخرية من كل عصابة من قطاع الطرق. ويجب على قوة الأمم المتحدة للحماية أن تدافع عن المناطق الآمنة لأن هذا الدفاع، ضمن جملة أمور، استخدم كأساس للحجة التي تحبذ الابقاء على حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك.

وأود أن أبلغ المجلس بالبيان التالي الذي أدلى به رئيس البوسنة والهرسك، علي عزت بيغوفيتش، اليوم في سراييفو:

"أولا، نطالب بأن تقوم الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بإعادة إنشاء منطقة سربرنيتشا الآمنة، بالقوة، ضمن الحدود التي كانت تحتلها قبل الهجوم، أي حدود أيار/مايو ١٩٩٣.

"ثانيا، اذا كانتا لا تستطيعان أو لا تريدان القيام بذلك، فإننا نطالبهما بإعلان ذلك على الملأ.

"ثالثا، نطلب أيضا، وبأية طريقة ممكنة بما في ذلك الإسقاط الجوي، وبالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بتوفير الخيام والطعام والدواء للسكان المطرودين باتجاه المنطقة الآمنة، وإجلاء الجرحى والمرضى من المدنيين في الاتجاه المضاد.

"رابعا، إذا كانتا لا تستطيعان أو لا تريدان القيام بذلك، فنطالب بإعلان ذلك على الملأ."

وإنشاء قوة الرد السريع وتشغيلها يمكن بطبيعة الحال أن يكونا إسهاما حاسما في رد الاعتبار الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، ولقدرات تلك القوة في البوسنة والهرسك. وهذا، الى جانب أنشطة منظمة حلف شمال الأطلسي، يمكن أن يساعد على عكس مسار الأوضاع في الجمهورية.

فإذا تبين أن الخيار بخلاف ذلك، وإذا أدى الى استسلام قوة الأمم المتحدة للحماية وتراجعها عن الاضطلاع بواجبها في حماية المناطق الآمنة وضمان إيصال إمدادات المعونة الإنسانية الى السكان - هذه الإمدادات التي أعاقها في كل أنحاء إقليم البوسنة والهرسك الارهابيون التابعون لكراجيتش - فإن حكومة بلدي ستلتمس عندئذ اتفاقا واضحا يحدد كل الحقوق والواجبات خلال الفترة الانتقالية، مما سيمكننا من تخفيف الآثار المترتبة على إخفاقات المجتمع الدولي في بلدنا.

ومن الواضح أن الأهداف الرئيسية لإرهابيي كراجيتش تتمثل في إضعاف قوة الأمم المتحدة للحماية، وإجهاض وزع قوة الرد السريع وأي عمل من جانبها يستهدف توطيد دعائم الحالة، والتحريض مرة أخرى على إثارة أزمة داخل مؤسسات المجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الاتصال الخاص بالبوسنة.

فعن طريق الهجوم على سربرينيتسا وتهديد زيبا الآن، فإن الجنرال المفضل لدى كراجيتش وميلوسلفيتش للاضطلاع بعملها القذر في البلدان الأخرى، هو الجنرال راتكو ملاديتش الذي يواصل تحقيق هدفهما الرئيسي: ألا وهو القضاء على خطة فريق الاتصال وتعزيز موقفهما بهدف إضفاء الشرعية على الأمر الواقع. ويقف المجتمع الدولي أمام خيارين في البوسنة والهرسك، مع أن الاستسلام للإرهاب ليس خيارا واقعيا لأي شخص يتحمل المسؤولية ويتحلى بالكرامة.

فحكومة جمهورية البوسنة والهرسك ليس لديها امتياز الاختيار. ويجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار لدى اعتماد مشروع القرار اليوم وفي أي قرار يتخذ في المستقبل بشأن البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وأن أتمنى لكم النجاح في مساعيكم.

تشعر الحكومة الكرواتية ببالغ القلق إزاء التطورات الأخيرة التي وقعت في المناطق الست التي أعلنها مجلس الأمن مناطق آمنة في البوسنة والهرسك وتشعر بالانزعاج الشديد حيال التطورات في سربرينيتسا. فالقرار الذي اتخذته القيادة الصربية البوسنية بمساعدة سلطات

بلغراد بتجديد تقدمها في المناطق الآمنة والافتقار الى الرد المناسب من جانب المجتمع الدولي ينطويان على مخاطر بالغة على كرواتيا والاتحاد الكرواتي البوسني.

فالخروج الجماعي المحتمل لعشرات الآلاف، وربما مئات الآلاف، من اللاجئين البوسنيين المسلمين من سريبرينيتسا والمناطق الآمنة الأخرى يمكن أن يولد مشاكل خطيرة بالنسبة للتوازن السياسي والاقتصادي الدقيق في إقليم الاتحاد الذي يعاني من الفقر فعلا. فجمهورية كرواتيا، التي تهتم الآن بما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ من البوسنة والهرسك ـ أي أكثر من أية دولة عضوة ـ حيث يوجد لاجئ أو مشرد واحد من أصل كل ١١ شخصا، تشعر كذلك بقلق بالغ إزاء قدرتها على الاهتمام باللاجئين الإضافيين القادمين من البوسنة والهرسك.

وفي ضوء ذلك، تشعر كرواتيا بالقلق خصوصا إزاء الحالة في منطقة بيهاتش الآمنة، التي تؤوي أكثر من ٠٠٠ ٦٠ نسمة. وترى جمهورية كرواتيا أن تشريد هؤلاء السكان يشكل تهديدا خطيرا لأمنها الداخلي وبالتالي لمواطنيها. وقد تضطر الى اتخاذ إجراءات لضمان مركز بيهاتش كمنطقة آمنة، إذا ما أصبح ذلك المركز مهددا.

ويقينا ستستخلص حكومة ومواطني كرواتيا أيضا استنتاجات إضافية فيما يتعلق بالتطورات في سريبرينيتسا وغياب الاستجابة من جانب المجتمع الدولي المتعلقة بولاية الأمم المتحدة في كرواتيا وقدرة عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا على تحقيق أهدافها واستعدادها لذلك، والتحكم بالحدود الدولية ذات الصلة لكرواتيا.

وتعتقد الحكومة الكرواتية اعتقادا راسخا أن التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك جاءت أيضا نتيجة تجاهل المجتمع الدولي للزيادة الخطيرة في تدخلات صربيا في الأراضي المحتلة لكرواتيا وفي البوسنة والهرسك. ويجب أن يعاد النظر في هذا التطور بأقصى قدر من الجدية والعجالة وإلا فإن عملية السلام برمتها في المنطقة ستصل الى نهاية مفجعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الإجراء الذي اتخذه صرب البوسنة ضد سريبرينيتسا يؤذن، في رأينا، ببدء مرحلة جديدة وخطيرة على نحو خاص. وفي الواقع، اتخذت خطوة في سياق تصعيد الحالة ـ وهذه المرة كانت خطوة ذات طبيعة مختلفة.

فحتى الآن كنا نواجه انتهاكات لا تتوقف لمركز المناطق الآمنة، إلا أنه لم يتعين علينا لحد الآن مواجهة النية المتعمدة من جانب صرب البوسنة لاستخدام القوة بغية احتلال منطقة آمنة. وهذا ما قامت به تحديدا قوات الجنرال ملاديتش.

ويحدو حكومة بلدي وطيد الأمل بأن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار المعروض علينا الآن، لأنها ترى أن المجتمع الدولي لا يسعه في ظل أي ظرف من الظروف قبول التشكيك في مركز المناطق الآمنة. ولهذا فإن مشروع القرار يطلب الى الأمين العام أن يتخذ جميع الخطوات الضرورية لتحقيق انسحاب قوات صرب البوسنة من سريبرينيتسا وعودة السكان الى ديارهم.

وإن فرنسا بتأييدها هذا الطلب لا تود فرض استخدام أية وسيلة خاصة. فما نقوله ببساطة هو أننا على استعداد لتقديم قوات، إذا ما رأت السلطات المدنية والعسكرية وقوة الأمم المتحدة ذلك ملائما، لكي تقوم بأية عمليات تعتبرها واقعية وقابلة للتنفيذ.

وسنؤيدها الرأي، إذ أننا نعتقد أنه ليس لمجلس الأمن أن يحدد بالتفصيل طريقة تنفيذ الأهداف الواردة في مشروع القرار، الذي آمل أننا على وشك اعتماده. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على أن محنة السكان المدنيين وأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ما زالت ذات أهمية كبرى في نظرنا.

ويجب علينا أن نفكر بالمستقبل، هذا المستقبل المحفوف بالتهديدات. فالدلائل تشير الى أن القوات الصربية البوسنية لا تعتزم التوقف عند سريبرينيتسا وأن زيبا يمكن أن تكون المنطقة الآمنة التالية على قائمة هذه القوات. فإذا كان الأمر كذلك، فإن حالة جديدة وخطيرة جدا تكون قد أوجدت على نحو لا لبس فيه، ويتعين علينا أن نستخلص الاستنتاجات المناسبة.

وحكومة بلدي لم تتخل عن أي من أهدافها، وفي مقدمة هذه الأهداف، أود أن أذكر، إعادة فتح الطرق المؤدية الى سراييفو في ظل ظروف مرضية وآمنة. وإننا على استعداد لاتخاذ أية مبادرة مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

السيد فيرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شعرت إيطاليا بالصدمة والفزع حيال الأنباء التي أفادت بأن القوات الصربية البوسنية قامت باجتياح سريبرينيتسا. ونرى أن هذه الحادثة تشكل نقطة تحول رئيسي في الأزمة البوسنية. وتشكل انتهاكا صارخا للاتفاق المؤرخ في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وتنزل معاناة جديدة وشديدة بالسكان المدنيين الذين سبق لهم أن ذاقوا مر البلوى الموجعة وتذل بصورة غير مقبولة قوة الأمم المتحدة للحماية ودورها في مساعي التهدئة وتقديم المساعدة الإنسانية، وهو الدور الذي تحاول الاضطلاع به على نحو إيثاري في البوسنة والهرسك. ولهذا، فإن وزيرة الشؤون الخارجية لإيطاليا، السيدة سوزانا أغنيللي، أعربت أمس في برلماننا عن إدانتها الشديدة للهجوم الصربي البوسني.

وفي هذه اللحظة العصيبة، أود أن أعرب عن تضامن حكومة بلدي التام مع قوات قوة الأمم المتحدة للحماية، وبخاصة مع الجنود الهولنديين البواسل الذين يعملون في منطقة سريبرينيتسا، ويشاركون السكان المدنيين الذين يحمونهم في الشدائد، ويواجهون قوات بالغة التفوق. وهم يقومون بذلك في ظروف نفسية مؤلمة بشكل خاص، بالنظر الى أن عددا كبيرا من زملائهم من الجنود مازال الصرب البوسنيون يحتجزونهم رهائن.

وفي هذه الظروف، لا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى ساكنا. إنه يجب أن يبعث رسالة واضحة حاسمة الى الأطراف البوسنية وبخاصة الى الصرب البوسنيين. إن مشروع قرار اليوم، الذي نؤيده ونشارك في تقديمه، خطوة في هذا الاتجاه. ويراد به تعزيز وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، الذي مازلنا نعتبره أمرا لا غنى عنه سواء للإغاثة الإنسانية أو للنهوض بمفاوضات السلام. وهو يطلب الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد المتاحة له لاستعادة مركز منطقة سريبرينيتسا الآمنة. ونحن نأمل أملا قويا أن يتحقق هذا الهدف بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض والاقناع.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن مشروع قرار اليوم يؤكد مجددا أهمية بذل جهود مجددة لتحقيق تسوية سلمية شاملة للأزمة البوسنية. ومازلنا نعتقد أن الحل الممكن الوحيد هو الحل السياسي، وأن أية محاولة لتسوية الصراع بالوسائل العسكرية لن تؤدي إلا الى إطالته والى زيادة معاناة السكان المدنيين. ومن هذا المنظور، هناك شرط ضروري هو أن يقبل الصرب البوسنيون خطة فريق الاتصال للسلم بوصفها نقطة انطلاق. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من تصعيد ضغطه وجهوده للاقناع في هذا الاتجاه.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير الوفد الاندونيسي الخالص لمقدمي مشروع القرار المعروض علينا الآن. وتسرنا بشكل خاص الطريقة الآنية السريعة التي تمكن بها هذا المجلس من الاستجابة للتطورات المأساوية في سريبرينيتسا. وإندونيسيا تتابع باهتمام بالغ عدوان الصرب البوسنيين على سريبرينيتسا واحتلالهم لها، الأمر الذي أسفر عن خسارة بالغة في الأرواح، والذي يمثل تحديا مباشرا لإرادة المجتمع الدولي.

لقد اتسم الصراع في البوسنة والهرسك بأعمال مختلفة واجبة الشجب ارتكبها الصرب البوسنيون. وقد أعرب الوفد الإندونيسي باستمرار عن إدانته القوية لقصف المناطق الآمنة والمراكز السكانية، وتصيد المدنيين، وإعاقة جهود الإغاثة الإنسانية وارتكاب "التطهير العرقي" الذي يتضمن - في جملة أمور - نقل السكان بالقوة وعمليات الإعدام بسرعة وتدمير المنازل والمؤسسات الثقافية وأماكن العبادة التي يقوم بها الصرب البوسنيون. إلا أن هناك حالات بلغت فيها طبيعة هذه الأعمال قدرا يمثل بالفعل تصعيدا نوعيا.

ووفد بلدي يعتقد أن المسألة المعروضة علينا اليوم تشكل هذا التصعيد. فقد تجاوز جيش الصرب البوسنيين

ـ بشكل يغاير تماما أعماله السابقة ـ قصف المناطق الآمنة وفرض الحصار عليها؛ لقد هاجم واحتل بشكل صارخ منطقة سريبرينيتسا الآمنة منتهكا انتهاكا مباشرا قرارات مجلس الأمن. وهو يشكل أيضا انتهاكا واضحا للاتفاق المتعلق بنزع سلاح سريبرينيتسا المؤرخ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ بين حكومة جمهورية البوسنة والهرسك والطرف الصربي البوسني. وفضلا عن ذلك، فإنه يدل على إيمان الصرب البوسنيين المستمر بمنطق الحرب ورفضهم بازدراء لجميع الجهود لإيجاد حل سلمي شامل للصراع. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي ثناء كبيرا على أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في منطقة سريبرينيتسا الآمنة للشجاعة والتصميم اللذين ما زالوا يبدونهما في جهودهم للدفاع عن المناطق الآمنة بينما يواجهون القوة العسكرية الأكبر كثيرا لجيش الصرب البوسنيين.

إن كل صراع عسكري يجلب معه دائما معاناة لا توصف وحرمانا لا يوصف للسكان المدنيين، وبخاصة للأطفال وكبار السن والعجزة. والصراع في البوسنة والهرسك ليس استثناء من ذلك. ومصير السكان المدنيين في البوسنة والهرسك مازال يثير قلق وفد بلدي الخاص. لقد طلبنا باستمرار الى الطرف الصربي البوسني أن يوقف إعاقته لعمليات الإغاثة الإنسانية، وأن ينهي تعطيل توفير أسباب الراحة الأساسية لشعب البوسنة والهرسك المحاصر. وفي هذا الشأن، ننظر لذلك بقلق بالغ الى تدفق اللاجئين الذين يضطرون الى الفرار من سريبرينيتسا نتيجة لعدوان الصرب البوسنيين. وهذا لم يصل بمحنة شعب يعاني فعلا الى مستوى جديد فحسب؛ ولكنه أيضا تذكير مأساوي بمحاولة الصرب البوسنيين أن يغيروا بالقوة التكوين العرقي للسكان. ويجب أن يدين المجتمع الدولي بشكل قاطع هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

ومؤخرا تماما أظهر الطرف الصربي البوسني احتقاره لقواعد وممارسات السلوك الدولي المقبولة باحتجاز أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وأخذهم رهائن. وقد كان رد فعل مجلس الأمن على ذلك التطور بجملة أمور منها إذنه بتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية بقدرة على الرد السريع. والآن، نحن نشهد تكرارا لاحتجاز الصرب البوسنيين لأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية. والوفد الإندونيسي يشعر بانزعاج نتيجة احتجاز الطرف الصربي البوسني مؤخرا لأفراد هولنديين تابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية، ويرى أن التهديد لحياة أولئك الأفراد في حالة تجديد الضربات الجوية أمر يستوجب الشجب التام. وهذا التطور يفرض بوضوح تحديا مباشرا لقوة الرد السريع المنشأة حديثا التابع لقوة الأمم المتحدة للحماية.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن العديد من شواغلنا ينعكس في مشروع القرار المعروض علينا. يحتوي مشروع القرار على مطلب واضح موجه الى قوات صرب البوسنة بأن توقف هجومها وتنسحب فورا من منطقة سريبرينيتسا الآمنة. ولقد وضح التزام مجلس الأمن بالدفاع عن المناطق الآمنة في عدد من قراراته، وبخاصة القرار ٨٣٦ (١٩٩٣). وبالتالي، كانت إحدى المهام الرئيسية لقوة الأمم المتحدة للحماية هي حماية المناطق الآمنة من الهجمات المسلحة أو أية أعمال عدائية أخرى. ومن الواضح أن التطور الأخير في سريبرينيتسا يتطلب ردا حازما من المجتمع الدولي.

وفي هذا الشأن، يود الوفد الإندونيسي بشكل خاص أن يبرز الطلب الموجه الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد المتاحة له لاستعادة مركز منطقة سريبرينيتسا الآمنة على النحو المحدد باتفاق ١٨ نيسان/ابريل١٩٩٣، وفقا لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل كأمر واقع الحالة التي أنشأها عدوان الصرب البوسنيين. كما يجب أن يحملوا على الاعتراف بأن ذلك الموقف ينطبق على جميع المناطق الآمنة في جمهورية البوسنة والهرسك. كما أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل أي اعتداء على أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية أو احتجاز لهم من جانب الصرب البوسنيين. ولذلك، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما المطلب الوارد في مشروع القرار بأن تفرج قوات صرب البوسنة، فورا ودون أي شرط، عن جميع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية المحتجزين.

ومما له أهمية مماثلة المطالبة بأن تسمح جميع الأطراف بوصول مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات المساعدة الإنسانية الدولية الأخرى، بلا عائق، الى منطقة سريبرينيتسا الآمنة، بغرض التخفيف عن محنة السكان المدنيين.

إن مشروع القرار هذا مظهر لعزم المجتمع الدولي على الوقوف بحزم في وجه تحدي الصرب البوسنيين

المستمر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت نفسه يبرز أهمية بذل جهود سياسية مجددة لتحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع. ولذلك، سيصوت الوفد الإندونيسي مؤيدا مشروع القرار.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر وفد بلدي ببالغ الامتنان لفريق الاتصال على مبادرته بشأن مشروع القرار هذا.

لقد مر قرابة ثلاث سنوات منذ أعلنت البوسنة والهرسك استقلالها وانضمت إلى الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٢. ولكن منذ ذلك الحين، لا يزال العدوان الذي يرتكبه الصرب البوسنيون مستمرا؛ وهو في الحقيقة يتصاعد يوما بعد يوم. ومما لاشك فيه أن العدوان والاحتلال الصربيين لأجزاء عديدة من جمهورية البوسنة والهرسك لا يعتبران تعديا على سيادة هذه الدولة فحسب، ولكن انتهاكا لا سابق له لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولأبسط المعايير الاجتماعية الأساسية، وهذا بدوره يشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي.

ويجتمع مجلسنا مرة أخرى لمناقشة عدوان صربي آخر. فسياسة قتل المدنيين، وممارسة "التطهير العرقي" البغيض، وتعريض حياة العديدين من حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة للخطر، ليست سياسة جديدة ينتهجها الصرب البوسنيون. ومع ذلك، فإن الهجوم الأخير على منطقة سريبرينيتسا الآمنة يشكل تحولا جديدا للأحداث وحدثا لا سابق له ينتهك مركز المناطق الآمنة. ويمكن لهذا العدوان الأخير أن يفضي، دون شك، إلى المزيد من تدهور الحالة ما لم يتخذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة معينة لمنع ذلك. ولقد أدى عدم تصدي المجتمع الدولي للعدوان الصربي، وسيؤدي بصورة مستمرة؛ إلى قيام تلك الجماعة المعنية بشن المزيد من الهجمات.

ونحن نعتقد، بالتالي، أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبين عدم قبوله بهذه الانتهاكات، ولا سيما الانتهاكات التي تستهدف المناطق الآمنة وسكانها وأرواح حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للعودة بالحالة في سريبرينيتسا إلى ما كانت عليه قبل الهجمات الصربية، بشكل يعزز أمن هذه المناطق الآمنة ضمن السلامة الاقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها واستقلالها السياسي، وهي التي لها الحق في السيادة على جميع أراضيها.

ويعتبر بلدي عمان أن الحوار والمفاوضات السلمية هي أفضل الوسائل لحل أي صراع في العالم. واستنادا إلى هذا الاقتناع، نؤيد جميع الجهود التي يبذلها فريق الاتصال من أجل ايجاد تسوية سلمية لهذا الصراع. وفي حين أظهرت جميع الأطراف في البوسنة التزاما لصالح خيار السلم، وأعلنت عن قبولها بالتسوية الاقليمية كما وردت في الخطة التي أعدها فريق الاتصال، نشهد، من ناحية أخرى، رفضا لمبادرة السلم هذه من قبل الصرب البوسنيين، ولقد شنت منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) غارة جوية على مواقع قوات الصرب البوسنيين في المناطق، إلا أن هذه الغارة جاءت لسوء الحظ متأخرة جدا ولم توقف تلك الجماعة عن مواصلة تطبيق خططها القاضية بأن تطهر المناطق "تطهيرا عرقيا" وترحل جميع الناس الذين لا ينتمون إلى عرق معين. والهجوم الأخير على المناطق الآمنة في سريبرينيتسا حجة أخرى تدعم الدعوة التي تؤيدها عمان وبلدان عديدة أخرى إلى السماح للحكومة البوسنية بأن تتوفر لها جميع الوسائل للدفاع عن نفسها، وفقا للحق الذي كرسته المادة ٥١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن اختلال ميزان القوة في المنطقة أفضى إلى قيام الصرب البوسنيين باستغلال هذه الحالة بهذا السبب، نؤكد مجددا طلبنا الموجه إلى مجلس الأمن لاعادة النظر في حظر الأسلحة غير المبرر المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك. ونعتقد أن شعب البوسنة أظهر التزامه بالسلم وبرغبته في التعايش مع جيرانه.

ونعتقد أنه إلى حين تعطى جمهورية البوسنة والهرسك الحق كاملا في ممارسة الدفاع عن النفس، ليتحتم على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يتحملا مسؤولياتهما وأن يقوما بحماية شعب البوسنة والهرسك. وعمان تدين هذا الهجوم الأخير الذي شنه الصرب البوسنيون على سريبرينيتسا، وتطلب إلى المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة حلف شمال الأطلسي، اتخاذ جميع التدابير لكفالة تحقيق انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الصربية من المنطقة الآمنة، وعودة جميع سكانها الذين فروا من هناك. ونطلب أيضا إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة الاتعاظ من دروس الماضي، والاستعداد

لأية أحداث من هذا النوع في المستقبل، وعدم التسليم بحسن نية الصرب البوسنيين. ونعتقد أن هذا أمر ضروري لو أرادت الأمم المتحدة أن تمنع وقوع أحداث مثل الأحداث التي شهدناها حتى الآن، ومن ثم انقاذ أرواح حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة، وكفالة حرمة المناطق الآمنة ضمن الولاية التي لديها بالفعل. وندين أيضا الأعمال التي يقوم بها حاليا الصرب البوسنيون، مفضية إلى الوزع الاضافي للأسلحة الثقيلة والقصف العشوائي على زيبا وغورازده.

وارتكازا على فهمنا أن مشروع القرار المعروض علينا لا يغير شيئا في الولاية الحالية المعطاة للأمم المتحدة، ولا يقوض، بأي حال، الصلاحية التي يتمتع بها الأمين العام فعلا لاتخاذ التدابير التي يراها مناسبة فيما يتعلق بالحالة هناك، سنؤيد مشروع القرار هذا.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الوقت الذي أُتخذ فيه القرار ٩٩٨ (١٩٩٥) بشأن انشاء قوة الرد السريع، لفت وفد بلدي انتباه مجلس الأمن إلى حقيقة أنه خلافا لطلب الأمين العام في تقريره السابق الوارد في الوثيقة S/1995/444، فقد قصرنا في تفسير وتوضيح الولاية المنوطة بقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك. علاوة على ذلك، ذكر وفد بلدي لدى تأييده القرار ٩٩٨ (١٩٩٥) أنه بغية أن تتمكن قوة الرد السريع من تعزيز قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها، يجب تحقيق وقف لاطلاق النار، ووقف للأعمال العدائية، وتعاون من قبل الطرفين، وتكثيف العملية السياسية المفضية إلى إيجاد تسوية سياسية مقبولة للصراع في البوسنة والهرسك.

واليوم لا يوجد سلم في البوسنة للمحافظة عليه ولا ارادة سياسية لفرض السلم. وهنا تكمن الورطة المتمثلة في استمرار تدخل الأمم المتحدة في الحالة في البوسنة والهرسك. ويفاقم سقوط منطقة سريبرينيتسا الآمنة من الورطة ويعزز ما نعرفه جميعا - ألا وهو أن عبارة "المناطق الآمنة" أخذت تصبح استعمالا محزنا لاسم مغلوط. علاوة على ذلك، فإن قيام الصرب البوسنيين باحتجاز جنود هولنديين يعني أن التاريخ يعيد نفسه في اطار زمني قصير، ويسفر عن نتائج مأساوية بالنسبة للسكان المدنيين. ويكشف هذا على نحو إضافي عجز الأمم المتحدة، في ظل الظروف الحالية، عن حماية أفرادها بالذات. ناهيكم عن حماية المدنيين الأبرياء.

إن النمط الذي اتخذته ردود الأمم المتحدة حتى الآن، ردا على الأعمال المفرطة الاستفزاز للصرب البوسنيين، تمثل للأسف في اتخاذ إجراء مفرط في الضآلة ومفرط في التأخير في أغلب الأحيان.

ومشروع القرار المعروض علينا يستهدف تلافي النكسات الأخيرة التي ابتلت المجتمع الدولي في محاولته التصدي لمعتد يتسم بالعناد والإصرار. ولم يتبين بعد ما إذا كان مشروع القرار يحتوي على عناصر قوية بما فيه الكفاية وما إذا كان ينطوي على اية إرادة سياسية إضافية تقنع المعتدي في النهاية بتصميمنا المشترك على وضع حد فاصل في هذا الأمر.

ومع ذلك، يجب ألا يكون تقاعس المجتمع الدولي عن العمل أو اتخاذه إجراء واهنا سببا في إضفاء الشرعية على هذا العمل العدواني الأخير الذي ارتكبه الصرب البوسنيون.

لكن في الوقت ذاته يود وفدي أن يؤكد على ضرورة الوزع السريع لقوة الرد السريع، وأن يؤكد أيضا على ضرورة الاستجابة بشكل عاجل وواف بالاحتياجات الإنسانية لعشرات الألوف الذين انضموا للأسف إلى صفوف المشردين واللاجئين.

إننا، وللمرة الألف، ندعو إلى بذل جهود دبلوماسية مجددة من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا الصراع المأساوي. إن هذه الجهود تبدو لنا الآن الأمل الوحيد المتبقي للمجتمع الدولي.

وأخيرا، في معرض تأييدنا لمشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، نود أن نشيد بأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وبصفة خاصة بهؤلاء الموزوعين في سريبرينيتسا على تضحياتهم من أجل السلم. ويحدونا وطيد الأمل في ألا تذهب هذه التضحيات هباء.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): سيصوت وفد الاتحاد الروسي مؤيدا مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن من جانب مجموعة من المقدمين. وتوجه المشروع يعبر عن قلقنا البالغ إزاء تصعيد الصراع البوسني الذي حدث في الأيام الأخيرة. إن انتهاك اتفاق إطلاق النار ووقف العمال العدائية والأنشطة العسكرية التي سبق أن قامت بها قوات الحكومة وكذلك

الضربات الانتقامية القاسية من جانب الصرب البوسنيين أدت جميعا إلى نتيجتها الحتمية. فلقد ساد منطق القوة، متسببا في معاناة جديدة للسكان المدنيين، وإصابات جديدة وعشرات الألوف من اللاجئين الجدد. وهذا بالتحديد هو السيناريو الذي بدأ يتكشف في سريبرينيتسا.

وروسيا، شأنها شأن سائر أعضاء مجلس الأمن، تدين بقوة أعمال الجيش الصربي البوسني في سريبرينيتسا التي تنتهك قرارات مجلس الأمن بشأن المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك. ونرى أن أية اعتداءات على قوة الأمم المتحدة للحماية وأي أخذ للرهائن من بين حفظة السلام أمر غير مقبول بتاتا ونطالب بالإفراج الفوري عنهم. ونؤيد الرأي القائل بالحاجة إلى استعادة مركز منطقة سريبرينيتسا الآمنة كمنطقة مجردة من السلاح، ذلك المركز الذي انتهكه أيضا الطرف الآخر في الصراع.

ولا مراء في أن هذه المهمة معقدة للغاية وينبغي حلها بأسلوب جاد. وينبغي أن نشير مرة أخرى إلى أن استخدام القوة الجوية ليس السبيل إلى الحل. كذلك لا يمثل حلا، في رأينا، انسحاب قوات الأمم المتحدة من البوسنة أو تصعيد الضغط عن طريق القوة، الأمر الذي يمكن أن يكون له تبعات سيئة حقا، بل نرى أن الحل يتمثل في كفالة عمل قوة الأمم المتحدة للحماية على نحو آمن وفعال.

ونحن نلاحظ أن مشروع القرار يفوض الأمين العام استخدام جميع الموارد المتاحة له لإعادة مركز منطقة سريبرينيتسا الآمنة، على النحو الذي حدده اتفاق ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وفقا لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. ومن الواضح أن هذا النص يستبعد خيار استخدام القوة الذي من شأنه أن يتجاوز سياق الولاية الحالية لعملية حفظ السلام.

ومن الأهمية الفائقة في أية جهود تبذل من أجل استعادة مركز المنطقة الآمنة ألا تنتهك حياد قوة الأمم المتحدة للحماية وأن تكون متسقة تماما والاجراءات الحالية لصنع القرارات وقواعد سير العمليات. ونؤكد من جديد أن قوات الأمم المتحدة لا يمكن، ولا ينبغي، أن تقوم بأعمال تجعلها طرفا في الصراع. إذ أن هذا ليس من شأنه أن يعرض للخطر العملية في البوسنة والهرسك فحسب، بل وجميع أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ونرى أن العبرة المستخلصة من سريبرينيتسا هي أن مجلس الأمن ينبغي أن يعالج، بشكل حاسم وشامل، مشكلة مفهوم المناطق الآمنة ذاته وطرائق إنشائها. ونوافق تماما على رأي الأمين العام الوارد في تقريره المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/1995/444) ومفاده أن شن الهجمات دون سابق استفزاز من المناطق الآمنة يتنافى مع المفهوم بأسره. ذلك أن هذه الهجمات تعجل بحدوث رد فعل أكثر شدة بكثير من جانب الصرب البوسنيين، وهذا بدوره يضطر مجلس الأمن المرة تلو المرة إلى إطفاء حرائق متتالية.

ونوافق على استنتاج الأمين العام بأن الطريقة الفعالة الوحيدة لجعل المناطق الآمنة آمنة حقا تتمثل في تحديد نظام مقبول للطرفين وتعزيز الاحترام المتبادل للترتيبات التي وافقا عليها. ومن الواضح أن استخدام القوة لن يجدي فتيلا. إن الوقت الآن مهيأ تماما لتنفيذ نزع سلاح المناطق الآمنة المتفق عليها بشكل متبادل، على النحو الذي وردت الدعوة إليه في القرار ٩٩٨ (١٩٩٥). ونأمل أن يتسنى لمجلس الأمن في النهاية اتخاذ القرار الصحيح الذي يجعل من الممكن تفادي تكرار مثل هذه الأزمات في المناطق الآمنة.

إن التطورات الحاصلة في منطقة سريبرينيتسا تثير الانزعاج إلى أقصى حد، بيد أنها يجب ألا تطغي على الصورة العامة الأكبر للحالة في البوسنة والهرسك. إن الاتجاهات الحالية وتطورها تبعث على القلق البالغ لأن هناك خطرا واضحا للانزلاق إلى حلول عسكرية. ولهذا السبب نرى أنه من الأهمية الفائقة أن مشروع القرار يؤكد على أهمية بذل جهود مجددة لتحقيق تسوية سلمية شاملة وعدم مقبولية أي محاولة لحل النزاع في جمهورية البوسنة والهرسك بالوسائل العسكرية.

وما زلنا نرى أن الحل الوحيد يتمثل في تسوية سياسية، مهما بلغت صعوبتها، على أساس اقتراحات فريق الاتصال، وإمكانياته أبعد من أن تكون قد استنفدت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/560 بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت، قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٠٤ (١٩٩٥).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اضطر المجتمع الدولي، بما في ذلك كل عضو في هذا المجلس، إلى مواجهة العدوان الغاشم وجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة لفترة سنوات حتى الآن، وإن القرار الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم يدين بحق العمل الهجومي الذي قامت به القوات الصربية البوسنية ضد منطقة سريبرينيتسا الآمنة وضد أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية. وما نتج عن ذلك من رحيل عشرات الآلاف من المشردين شمالي بروتوكاري تقع مسؤوليته على كاهل قيادة بالي وحدها. وتعد المعاملة الوقحة التي تلقاها القوات الهولندية للمحافظة على السلم من صرب البوسنة مهينة. وتقع هذه الأعمال تماما ضمن اختصاص محكمة جرائم الحرب ليوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن تفهم قيادة بالي أن عدوانها ضد سريبرينيتسا وأية اعتداءات مقبلة ضد أي مناطق آمنة أخرى ولا سيما زيبا وغورازدة سوف يعمق عزلتها عن المجتمع العالمي ويباعد بينها أكثر عن الوصول إلى تسوية في البوسنة.

ويمثل التصدي للأزمة الإنسانية في منطقة سريبرينيتسا أحد احتياجاتنا الفورية. ويجب على صرب البوسنة الامتثال لمطالبة المجلس بتأمين وصول مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية الدولية إلى المنطقة بلا عائق. وسوف تساعد حكومتي هؤلاء الضحايا الجدد لعدوان صرب البوسنة، كما أننا نشجع الحكومات الأخرى على العمل مع الأمم المتحدة للوفاء باحتياجاتهم.

وهناك أحاديث كثيرة اليوم عن الفشل: فشل قوة الأمم المتحدة للحماية، ومجلس الأمن، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة الرد السريع لحكومة كل منا. لقد أصبنا جميعا بإساءة بالغة في الأيام الأخيرة، ولكن صرب البوسنة هم الذين قعدوا عن الامتثال لمبادئ القانون الدولي الأساسية للغاية ولمطالب المجلس الملزمة من الناحية القانونية.

وفي الأيام الأخيرة، هاجم صرب البوسنة قلب هذه المؤسسة ذاته وجلب مزيدا من الموت والبؤس لعشرات الآلاف من المواطنين البوسنيين. وبينما تتقدم ميليشيا بالي على الأرض يتقهقر زعماؤها بالكامل عن كل ما نناصره بوصفنا هيئة دولية ملتزمة بالسلام والأمن تحت حكم القانون.

وحتى، ونحن ندين احتقار صرب بالي للمجتمع الدولي يجب أن نعترف بنواحي القصور في جهودنا. وإن قرار المجلس الذي اشتركنا في تقديمه اليوم يجب أن يكون بداية تصميم جدير بالثقة في هذه الهيئة وفي عواصم كل منا وعلى الأرض في البوسنة.

ومن الواضح أننا نفضل جميعا الوسائل السلمية ولكن عندما نستخدم القوة الوحشية فيجب أن يكون للأمين العام الحق في استخدام الموارد المتاحة له بالتشاور مع الدول ذات الصلة المشاركة بقوات، على النحو المذكور في هذا القرار، وفي الاستفادة من مواردنا بأفضل وسيلة فعالة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية لكثير من المواطنين البوسنيين البائسين، ولتحقيق سلم دائم. وللمساعدة على تحقيق هذه الأهداف تؤمن حكومتي إيمانا راسخا بأن قوة الأمم المتحدة للحماية يجب أن تبقى في البوسنة تساندها قوة الرد السريع.

وقدمت الأمم المتحدة إسهامات كبيرة لصالح شعب البوسنة. ومهمة قوة الأمم المتحدة للحماية مهمة صعبة تتطلب اتخاذ قرارات صارمة تحت ظروف لا تحتمل. وسوف تحتاج قيادة القوة إلى اتخاذ قرارات أكثر صرامة في الأيام القادمة. وتؤمن حكومتي بأن دور منظمة حلف شمال الأطلسي التي رصدنا لها موارد كبيرة سيكون حيويا في هذه القرارات دعما لقوة الأمم المتحدة للحماية. ونحن أيضا نؤيد الوزع الكامل والسريع لقوة الرد السريع، ونحن مستعدون لتوفير النقل الجوي اللازم وغير ذلك من الدعم السوقي لهذا الغرض. وينبغي الآن تنفيذ

البيانات التي أدلى بها مؤخرا كثير من قادتنا لجعل قوة الرد السريع أداة فعالة في دعم قوة الأمم المتحدة للحماية.

وختاما أرجو أن تسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة للثناء على الكتيبة الهولندية التي كانت ترابط في السابق في سريبرينيتسا. لقد ضرب حفظة السلام الهولنديون مثالا على البسالة والتفاني في سبيل المدنيين في البوسنة سيظل ماثلا في الأذهان زمنا طويلا.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تدين ألمانيا، مثلها مثل أعضاء مجلس الأمن الآخرين، الهجوم الذي شنته قوات الصرب البوسنية على منطقة الأمم المتحدة الآمنة في سريبرينيتسا. ويشكل هذا الهجوم انتهاكا صارخا لجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس. ونحن لذلك نقدم مع المقدمين الآخرين القرار الذي اتخذه المجلس لتوه. وهو يطالب بوضع نهاية فورية للهجوم وانسحاب جميع قوات الصرب من المنطقة الآمنة.

ونحن مهتمون للغاية بالكارثة الإنسانية المحدقة نتيجة هجوم صرب البوسنة. وبعد شهور من قطع الإمدادات الإنسانية بسبب حصار المنطقة الآمنة، فإن قطاعات كبيرة من سكان سريبرينيتسا تجد نفسها الآن بدون مأوى وغذاء ومياه. ونحن نرحب ونؤيد جهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإغاثة ضحايا الهجوم الذي شنه صرب البوسنة ونطالب بالدخول الحر وغير المعاق إلى المنطقة. ومن الواضح أن وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه الآن حول سريبرينيتسا يمكن أن يتيح ذلك. ومع ذلك فإنه لا ينبغي ألا تخالجنا أية أوهام: فما نشاهده حول سريبرينيتسا هو حالة إضافية من "التنظيف العرقي" الذي ندينه أشد إدانة.

وباسم حكومتي أود أن أشيد بصفة خاصة بالكتيبة الهولندية من قوة الأمم المتحدة للحماية. لقد أظهر الجنود الهولنديون شجاعة كبيرة في تأدية واجبهم. ولقد تصرفوا بطريقة مثالية في تخفيف معاناة السكان المدنيين. ولقد أخذ الجنود الهولنديين كرهائن. ونحن ندين هذا العمل الدنيء الذي يتعارض تماما مع أية أخلاق عسكرية. ونحن نطالب بالإفراج الفوري غير المشروط عن الرهائن.

ونحن قلقون للغاية من التقارير القائلة بأن منطقة الأمم المتحدة الآمنة في زيبا قد تكون معرضة لهجوم من قوات صرب البوسنة يشابه هجوم سريبرينيتسا. ونحن نطالب على وجه الاستعجال بأن يكف الجانب الصربي البوسني عن أية اعتداءات أخرى على مناطق الأمم المتحدة الآمنة.

ويجب أن يعرف صرب البوسنة ومن يساندونهم أن تجاهل إرادة المجتمع الدولي له ثمن. وإن هذا السلوك يضعهم خارج مجتمع الأمم المتحضرة.

وسوف تبقى التدابير السياسية والاقتصادية في مكانها، ويجب أن تبقى كذلك.

السيد بلملي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تمثل الأعمال التي قام بها صرب البوسنة في الأيام القليلة الماضية في منطقة سريبرينيتسا الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من أوجه فشلهم في الإيمان بالمجتمع الدولي. إن أعمالهم سواء في هجومهم على السكان المدنيين في سريبرينيتسا أو أعمال التخويف والعنف ضد حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة غير مقبولة بالمرة. وباتخاذ هذا القرار الذي شاركت حكومتي في تقديمه، أوضح المجلس إدانته لمثل هذه الأعمال بأقوى العبارات الممكنة.

لقد أنشئت سريبرينيتسا لتكون المنطقة الآمنة الأولى على وجه التحديد لتوفير الحماية للسكان المدنيين بوجود حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة. وكان أساس ذلك اتفاق الأطراف في نيسان/أبريل ١٩٩٣ على وقف كامل لإطلاق النار في منطقة سريبرينيتسا وتجريدها من الأسلحة. ومما يؤسف له للغاية بالنسبة لحكومتي أن قوات الصرب البوسنيين قامت منذ البداية بانتهاك وقف النار مرارا وتكرارا. كما أننا نأسف لأن تجريد سريبرينيتسا من الأسلحة لم تنفذه الحكومة البوسنية. ولكن اسمحوا لي أن أوضح بأنه مهما كانت الأسباب التي تقدمها سلطات الصرب البوسنيين، فإنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأعمالها الأخيرة.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد إشادة خاصة بالأفراد الهولنديين في قوة الأمم المتحدة للحماية في سريبرينيتسا وذلك لشجاعتهم في مواجهة هجمات قوات صرب البوسنة التي تفوقهم عددا. إن الهجوم من

جانب أي طرف على جنود حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة لا يمكن قبوله. ونتقدم بتعازينا إلى الحكومة الهولندية وإلى أسرة الجندي الهولندي الذي وهب حياته ثمنا لتصميمه على أداء الواجب.

تواجهنا الآن أزمة انسانية ملحّة في سريبرينيتسا. فالعديد من أهل المنطقة قد شردوا فعلا من المناطق المحيطة بسبب هجمات صرب البوسنة. ومن الضروري تيسير وصول مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى المنطقة للوفاء باحتياجات هؤلاء الناس وبتيسير مغادرة الذين يرغبون في ترك المنطقة. وقدمت حكومة بلدي فعلا المساعدة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ونحن ننتظر من المجتمع الدولي القيام بدوره في التصدي لهذه الأزمة الانسانية كما نتوقع من الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا.

لقد طلب المجلس من الأمين العام استخدام كل الموارد المتاحة له للعمل على استعادة مركز سريبرينيتسا كمنطقة آمنة حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف في نيسان/أبريل ١٩٩٣. ولا يستطيع السكان المدنيون في المنطقة ممن يرغبون في البقاء بها من دون خوف تحقيق رغبتهم هذه إلا من خلال تجريد المنطقة من السلاح. وقد أكد المجلس مجددا هذا الهدف. ونحن نأمل أن تتمكن قوة الأمم المتحدة للحماية - في حدود ولايتها - من حمل الأطراف مرة أخرى على قبول الرأي القائل بأن التنفيذ الكامل لاتفاق نيسان/أبريل ١٩٩٣ يمثل أفضل السبل للمضي إلى الأمام.

ونطالب قوات صرب البوسنة، التي تدعي احترام الجنود أثناء قيامهم بواجباتهم، بأن تطلق، فورا ودون شرط أو قيد، سراح جميع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية الذين احتجزتهم وأن تتعاون تعاونا كاملا مع هذه القوة وتمكّنها من إعادة تموين الكتيبة الهولندية حتى تستطيع القيام بولايتها.

لقد حددنا أولوياتنا ولكن علينا أيضا أن ننظر في ما يترتب على الأحداث التي وقعت مؤخرا من مضاعفات. وتؤيد حكومتي تأييدا كاملا جهود الرئيسين المشاركين للتوصل إلى تسوية للنزاع في البوسنة عن طريق المفاوضات كما تؤيد بشكل خاص جهود السيد بلدت مع الأشخاص في المنطقة الذين لهم دور في تعزيز جهود الأمم المتحدة لإعادة الوضع في منطقة سريبرينيتسا إلى ما كان عليه.

من الضروري أن تظهر الأطراف استعدادها للعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي. هناك نزعة في بعض الدوائر نحو التقليل من انجازات قوة الأمم المتحدة للحماية. ولكن تبقى حقيقة أن الأمم المتحدة، ومن خلال قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبالتعاون مع وكالات أخرى، قد أنقذت حياة عشرات الآلاف من الناس خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وقد أمكن حتى الآن احتواء النزاع الذي كان ينذر باندلاع حرب بلقانية أوسع، ولكن لا يمكن لقوة الأمم المتحدة للحماية أن تفرض بمفردها سلما لا تبدي الأطراف استعدادا لقبوله. كما لا يمكن لقوات الأمم المتحدة البقاء في البوسنة للأبد. ولا بد لنا جميعا من الاعتراف بأن استمرار القتال في البوسنة يمكن أن يضع علامة استفهام حول وجود قوات الأمم المتحدة الذي يتطلب حدا أدنى من الموافقة من جانب الأطراف.

ولكن رغم ذلك فإن قرارنا بتوفير قوات لتكوين قوة الرد السريع، التي يتم وزعها في هذه اللحظة، يثبت دعم حكومتي الكامل لقوة الأمم المتحدة للحماية - ونحن نتوقع من السلطات في المنطقة أن تتعاون تعاونا كاملا لضمان اكتمال الوزع من غير تأخير. ولكن لا يمكن لقوة الأمم المتحدة للحماية أن تفرض تسوية في غياب الاستعداد للتفاوض من جانب الأطراف.

يوجد الآن هيكل للحل السياسي. ويجب علينا أن نعي أن الوقت المتاح للتفاوض قد بدأ ينفد.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يحس الوفد الصيني بانشغال وقلق عميقين نتيجة لتصاعد النزاع في البوسنة والهرسك، خاصة التدهور المتزايد للحالة في منطقة سريبرينيتسا الآمنة، واحتجاز أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وتدهور الحالة الانسانية، والزيادة في عدد اللاجئين. ونحن نحث الأطراف المعنية بقوة على أن تلتزم على الفور بوقف إطلاق النار وأن توقف كل الأعمال القتالية في سريبرينيتسا وذلك للحيلولة دون تصاعد النزاع.

إن القرار الذي اتخذ توا يهدف إلى حماية المنطقة الآمنة في سريبرينيتسا وحماية حياة وأمن السكان

المدنيين في المنطقة وإلى وقف الهجمات على قوات الأمم المتحدة للحماية ومنع حدوث المزيد من التدهور في الحالة الانسانية هناك. ولهذا السبب قرر الوفد الصيني التصويت لصالح القرار.

ولكن على الرغم من ذلك، لدينا تحفظات إزاء اتخاذ إجراء للانفاذ بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق كما هو منصوص عليه في القرار كما أننا نشعر بالقلق والانشغال البالغين إزاء العواقب السياسية والعسكرية التي يمكن أن تنجم عن الأعمال التي يأذن بها القرار وخاصة احتمال أن تصبح قوة حفظ السلام طرفا في الصراع وأن تفقد نتيجة لذلك أساس وجودها المستمر.

وهنا نود أن نؤكد أن الوفد الصيني ظل يؤمن منذ البداية بأن المفاوضات السلمية والمشاورات التي تتم على أساس عادل ومعقول يمكن أن تقود إلى حل دائم لمسألة يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك البوسنة والهرسك، يقبله الجميع. ونحن نحث أطراف النزاع مرة أخرى على التعاون مع المجتمع الدولي وقوة الأمم المتحدة للحماية لتسوية نزاعها بالوسائل السلمية.

ونأمل أيضا في أن يعزز المجتمع الدولي جهوده الدبلوماسية والسياسية لخلق بيئة ملائمة للمفاوضات السلمية في منطقة يوغوسلافيا السابقة كما نأمل أن يواصل جهوده لدفع عملية الوصول إلى تسوية سياسية شاملة لمسألة يوغوسلافيا السابقة وأن يمتنع عن القيام بأي إجراء من شأنه أن يقود إلى تصاعد التوترات هناك.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في اجتماع رسمي لمجلس الأمن في الشهر الجاري، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس في تموز/يوليه.

يدين الوفد التشيكي بقوة هجوم قوات صرب البوسنة على منطقة سريبرينيتسا الآمنة. احتلت قوات صرب البوسنة أثناء القتال مدينة سريبرينيتسا وهاجمت مواقع قوة الأمم المتحدة للحماية بالأسلحة الثقيلة واحتجزت عددا من أفراد هذه القوة. وفر أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من السكان المدنيين من سريبرينيتسا في وجه هجوم صرب البوسنة وهم الآن في مركز هذه الأزمة الانسانية الخطيرة. إن هجوم صرب البوسنة على سريبرينيتسا غير مقبول على الاطلاق ونحن نشجبه بقوة.

ونحن نحيي، في ذات الوقت، جنود الكتيبة الهولندية التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية الذين قاوموا، بشجاعة فائقة، هجوم قوات صرب البوسنة التي تفوقهم عددا وعتادا والذين يقومون الآن بتقديم المساعدة الانسانية للاجئين من سريبرينيتسا.

لا تمكن المغالاة في تقدير أهمية هجوم صرب البوسنة على سريبرينيتسا بالنسبة للحالة العامة في البوسنة والهرسك وفي المناطق المجاورة وفي تأثيره في تلك الحالة. يمثل هذا الهجوم تصعيدا خطيرا للنزاع البوسنى إذ تم للمرة الأولى احتلال منطقة أعلنت الأمم المتحدة أنها منطقة آمنة. لقد تجاوز صرب البوسنة باحتلالهم لهذه المدينة عتبة جديدة وخطيرة. ومن الواضح أنهم يضعون صبر وتصميم المجتمع الدولي تحت الاختبار لكي تتاح لهم معرفة الحد الذي يمكنهم أن يبلغوه في التنمر على الضعفاء من غير أن يعاقبوا على ذلك.

تثبت الخبرة السابقة أن مركز المناطق الآمنة ليس بالمركز المثالي - أن المفهوم كله غير واضح - ولكنها تمثل جزءا هاما من سياستنا التي ترمي إلى حماية السكان المدنيين الذين تضرروا من النزاع المروع في البوسنة.

إن آخر هجوم لصرب البوسنة يثبت مرة أخرى أن معاناة الآلاف من المدنيين الأبرياء لا تعني أي شيء بالنسبة لهم في سعيهم للحصول على المزيد من الأراضي التي لا تعود لهم. ولا يمكن لمجلس الأمن تجاهل هذا الموقف وعليه تصبح الطريقة التي سيتصدى بها مجلس الأمن لهذه الحالة في غاية الأهمية.

كما أنه يتضمن عددا من المطالب. فهو يطالب قوات صرب البوسنة بأن توقف هجومها وتنسحب فورا من منطقة سريبرينيتسا. ويطالب بأن تفرج قوات صرب البوسنة، فورا ودون أي شروط، عن جميع أفراد قوة الأمم المتحدة المحتجزين. ويطالب كذلك بالوصول بلا عائق إلى اللاجئين. ويطلب إلى الطرفين احترام مركز منطقة سريبرينيتسا الآمنة، واتفاق ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الخاص بتجريد سريبرينيتسا من السلاح، والذي، للأسف، لم يحترمه أي من الطرفين في الماضي.

والمطالب الواردة في قرار مجلس الأمن الذي اتخذناه توا مطالب عادلة وينبغي تلبيتها. إلا أن تجربة الماضي أثبتت، وليس في حالة البوسنة والهرسك وحدها، أنه ما لم تكن مطالبنا مدعومة بعزيمة صادقة وتصميم على تحقيقها فإنها ستظل حبرا على ورق.

والطرف الذي يستهدفه قرار اليوم بصفة خاصة يعلم هذا، وإنني واثق بأن قادته سيتوخون الحرص الشديد في تقييم رد فعلنا على تحديهم. وإذا كنا اليوم قد اتخذنا قرارا آخر مليئا بمطالب لن تعزز بتصميمنا على تحقيقها، فإننا بذلك نضر أكثر مما ننفع، الحالة في البوسنة والهرسك، بل ووضع مجلس الأمن أيضا. فذلك سيجعل صرب البوسنة يتمادون في اعتقادهم بأن قرارات مجلس الأمن ليست سوى نمور من ورق، وسيغريهم بأن يكرروا، في زيبا وغورازده وغيرهما من المناطق التي تسمى آمنة، ما فعلوه في سريبرينيتسا، عالمين أن بوسعهم أن يفعلوا ذلك ويفلتوا من العقاب.

ونعتقد أنه في أعقاب عدوان صرب البوسنة على منطقة سريبرينيتسا الآمنة، يتعين على الأمم المتحدة ومجلس أمنها أن يفكرا مليا فيما يريدان تحقيقه في البوسنة والهرسك وفي المنطقة بأسرها، وفيما إذا كان لديهما ما يلزم من قدرة وإرادة على تحقيق ذلك. وإذا ما خلصا في نهاية المطاف إلى أن أهدافهما لا يمكن تحقيقها، إما بسبب نقص الموارد أو التعاون، أو بسبب الافتقار إلى العزم والتصميم، فعليهما أن ينظرا في امكانات أخرى.

إن موقف الأطراف البوسنية يجعل من الصعب على قوة الأمم المتحدة للحماية أن تنفذ ولايتها. وأن معظم اللوم عن هذه الحالة يقع طبعا على عاتق الطرف الصربي البوسني الذي يبدي ازدراء مطلقا للأرواح البشرية، ولا يحترم جهود المجتمع الدولي، بما فيها قرارات مجلس الأمن الرامية إلى إنهاء الصراع.

والواقع أن قوة الأمم المتحدة للحماية تُدفع دفعا في الاتجاه الخاطئ. فبدلا من أن تكون جزءا من حل الصراع، أوشكت، على نحو خطير، أن تصبح طرفا في الصراع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد كانياس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد شهدت الأرجنتين، بقلق عميق، التقدم الذي أحرزته قوات صرب البوسنة في منطقة سريبرينيتسا الآمنة. وفي مواجهة هذه الخطوة البالغة الخطورة في سياق تصعيد الحالة في البوسنة والهرسك لم يكن بوسع مجلس الأمن أن يقف مكتوف اليدين. وهذا ما يجعلنا نؤيد القرار الذي اتخذه المجلس منذ قليل. وبتوجيه هذه الرسالة، نود أن نوضح أن مجلس الأمن غير مستعد لقبول الاستيلاء على سريبرينيتسا كأمر واقع، وأنه يؤيد أفراد قوة الأمم المتحدة كل التأييد في الميدان، ويدعم جهودهم من أجل التخفيف من المحنة القاسية التي يعيشها السكان المدنيون في هذه المنطقة. أولئك السكان أجبروا مرة أخرى على البحث عن ملجأ جديد، ومعاناتهم تشكل لنا بوجه خاص مصدر قلق عميق.

ووفد بلدي يدين بشكل قاطع القيود والهجمات التي يتعرض لها أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، والتي كثيرا ما تؤدي إلى احتجازهم أو موتهم. وفي هذا السياق، نود أن نتوجه بإشادة حارة خاصة إلى الكتيبة الهولندية على العمل الممتاز الذي تؤديه في هذه الحالة البالغة الصعوبة. ونحن، إلى جانب سائر أعضاء مجلس الأمن، نطالب قوات صرب البوسنة بالافراج فورا ودون شروط عن جميع الأفراد المحتجزين من قوة الأمم المتحدة للحماية.

وينبغي أن تستعيد سريبرينيتسا مركزها الذي اتفقت عليه الأطراف في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وهذا ما دعا مجلس الأمن، في القرار الحالي، إلى أن يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لبلوغ هذه الغاية، ونحن نحث جميع الأطراف على التعاون في هذا الصدد. وعلى قادة الطرفين أن يفهموا أن الحل السياسي هو الخيار الوحيد لإنهاء هذا الصراع. ومعاناة شعبيهم ونداءات المجتمع الدولي ينبغي أن تكون حافزا للطرفين على التخلي نهائيا عن الخيار العسكري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثل هندوراس.

ينظر وفد هندوراس بعين القلق إلى التطورات الأخيرة الحاصلة في البوسنة والهرسك. وهو يعتقد أن سقوط سريبرينيتسا في أيدي قوات صرب البوسنة عمل غير مقبول على الاطلاق لأنه يتنافى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الصادرة في عام ١٩٩٣، والتي

أعطت سريبرينيتسا مركز المنطقة الآمنة. كما أن وفد بلدي يأسف لأن قوات صرب البوسنة، في تقدمها نحو سريبرينيتسا قامت بالهجوم على أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية واحتجزت بعضهم.

هذه أحداث مؤسفة تستحق إدانة المجتمع الدولي. لذا، فإن وفد بلدي يحث قوات صرب البوسنة على قبول مركز سريبرينيتسا بوصفها منطقة آمنة وفقا لاتفاق ١٨ نيسان/أبريل، والكف فورا عن أعمالها الهجومية ضد المناطق الآمنة، والافراج فورا ودون شروط عن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية المحتجزين حاليا. كما يناشد وفد بلدي الأطراف أن تبذل قصاراها لتصحيح الوضع الحرج القائم في البوسنة والهرسك، عن طريق تسوية شاملة وسلمية، ويحثها على التعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الانسانية الأخرى، لتخفيف معاناة السكان المدنيين المتضررين.

أستأنف مهامي الآن بوصفي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠